الفوناتيكا النفسية في اللسانيات السوسيرية

Psychological Phonetics in the Saussure Linguistics

م. م أسماء حسن شلش

وزارة التربية– مديرية الرصافة الأولى

Inst. Asmaa Hasan Shilash

Ministry of Education – al-Rusafa/1

Asma1221978@gmail.com

المستخلص :

يأتي بحث الفوناتيكا النفسية من مقولة ترددت في عدد من مصادر دراسة اللغة، عن اللساني فرديناند دو سوسير، ألا وهي، دعوته إلى جعل دراسة علم الأصوات دراسة ثانوية أو هامشية، بالنظر إلى دراسة فروع علم اللغة الأخرى، كالنحو والصرف والدلالة وغيرها، على أنَّ الناظر في مباحث كتاب (دروس في الألسنية العامة)، الذي نشره بالي، وسيشهاي، طالبا سوسير، بعد وفاته بثلاث سنوات عنه، يجد أنَّ هذه المقولة أو الدعوة، منقولة و واردة عن سوسير في هذه الدروس، وفي الوقت نفسه يجد فيها مباحث خاصة، و مقصودة لدراسة علم الأصوات بفروعه، لذلك حاول هذا البحث الإجابة عن سؤالين، يطرحهما في ساحة دارسي اللسانيات بصورة عامة، ودارسي الأصوات بصورة خاصة، أولهما : أأراد دو سوسير هذا المفهوم، مثلما عبّر عنه طلابه في المحاضرات فعلًا، أم نقلاه عنه حسب فهمهما و رؤيتهما أنفسهما؟ وثانيهما: إنْ صحّت الدعوة إلى ثانوية أو هامشية علم الأصوات، وثبتت عن دو سوسير، فلماذا جعل دراسته، دراسة ثانوية، وهو فرع من فروع اللغة، أيّة لغة، الذي لا غناء لطالب اللسانيات عنه؟

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، الوحدة الأصواتية، التفصُّح، تغييرات صوتية، عوامل نفسية.

Abstract:

Psychological Phonetical research comes from a saying that was repeated in a number of sources studying language, by the linguist Ferdinand de Saussure, namely, his call to make the study of phonology a secondary or marginal study. In view of the study of other branches of linguistics, such as grammar, morphology, semantics, and others, the one who examines the researches of the book (Lessons in General Linguistics), which was published by "Bali and Sishai" who were students of Saussure, three years after his death on his behalf, will find that this statement or call is mentioned by Saussure in these lessons, and at the same time he will find special researches therein, that intended for the study of phonology in its branches. Thus, this research tried to answer two questions, posed by students of linguistics in general, and students of sounds in particular, the first of which: Did Saussure want this concept, as his students actually expressed it in the lectures, or they quoted it according to their understanding? and the second: If the call to secondary or marginal phonology was correct, and it was proven from Saussure, then why did he make his study a secondary study, which is a branch of language, that is, a language, which the student of linguistics has no need for?

Keywords: *linguistics, phonemic unity, articulation, vocal changes, factors.*

المقدمة:

من المفارقة الطيبة، هي أنْ تكون الثغرات في عملٍ ما، هي مجال دراسة وبحث، ومحاضرات فردينان دو سوسير (١٨٥٧-١٩١٣)، محاضرات فريدة في ظروف نشرها، وأسلوبها، وقولنا (ثغرات) لا يعني أنَّها من القصور في عرض المادة العلمية؛ وإنّما هي ثغرات من وجهة نظر كثير من الباحثين، الذين دققوا النظر فيها، ومن ثم ألقوا اللوم على الناقلين لسببٍ أو لآخر، وبعيدًا عن الأمانة، وعدمها في نقلها، كان على الباحث أنْ يسأل النصوص التي بين يديه؛ لأنَّها الناطق الوحيد عن صاحبها في الوقت الحالي، وهي قادرة على الدفاع عن نفسها، بما أوتيت من عفوية في الترتيب، ووضوح منهج، وتدقيق، ولا سيما، أنَّ ما ورد فيها من معرفة، حديث الولادة في عهده، وما زال غضًّا طريًّا يغري بالدراسة، وعليه، بحث الفوناتيكا النفسية، ليلملم تصريحات علم الأصوات، فضلًا عن إشارات علم الأصوات النفسي، الواردة في (دروس في الألسنية العامة)، ولا سيما وقد قرر عدد من الباحثين أنَّ دو سوسير لم يُعنَ بدراسة علم الأصوات تقصّدًا، بل كانت لدو سوسير إشارات، لا توحي بأنَّه فرع أساس من فروع اللغة، بل بوصفه معطى ثانويًّا أو هامشيًّا، لذلك كانت خطة البحث تقتضي إبراز تلك التصريحات، ومناقشتها، عِبر المعطيات التالية:

١. لماذا فوناتيكا نفسية؟

٢. الكل يكتسب قيمته من الأجزاء، وبالعكس

٣. كيفيات النطق الفاسدة، هي ظواهر صوتية – نفسية.

٤. مسبّبات كيفيات النطق الفاسدة.

٥. تحديد نفسي للوحدة الأصواتية أم استطرادات؟

لماذا فوناتيكا نفسية؟

قد يسأل سائل : لماذا أُختير بحث الفوناتيكا النفسية في محاضرات دو سوسير؟ وجواب ذلك مُعلّلًا بالآتي، أنَّ دراسة الفوناتيكا (علم الأصوات) ليست دراسة جديدة؛ لأنَّ كثير من الدارسين خصّوا جزءًا من دراساتهم، وبحوثهم لدراسة علم الأصوات، إنْ لم تكن كلّها، فمثلًا، وُجِد الباحث عصام نور الدّين، يعنون لدراسته بـ(علم الأصوات اللغوية، الفوناتيكا)، ومعلوم أنَّ علم الأصوات أو الفوناتيكا phonatics، هو علم " يتعلّق بدراسة الأصوات من وجوهها المختلفة؛ بوصفها مادة الكلام، ويقسم الأصوات البشرية بموجب معايير ثلاثة : مواضع نطق، وطريقة نطق، واهتزاز الأوتار الصوتية أو عدمه، فضلًا عن وصف الأصوات" (الموسى، ٢٠١٦م، صفحة ٧٦)، وعليه، قسَّم هذا الباحث، بعض فصول دراسته، على عِدَّة أقسام، هي : (الفوناتيكا النطقية، والفوناتيكا الأكوستيكية، والفوناتيكا التجريبية، والفوناتيكا السمعية، والفوناتيكا التركيبية)، (عصام، ١٩٩٢م، صفحة ٩)، ولم نجد بين تلك الأقسام التفصيلية لعلم الفوناتيكا، فرع يخصص للفوناتيكا النفسية، مع أنَّه في مقدمة بحثه، اعرب عن اعتماده في بناء دراسته، على بعض المصادر اللغوية العامة، منها كتاب (دروس في الألسنية العامة)، لدو سوسير؛ لذلك قمتُ بتقييد دراسة علم الأصوات عند دو سوسير، بـ(النفسية)؛ لأنَّ كثير من الدارسين، تناولوا علم الأصوات لديه من نواحي مختلفة، من دون تناول الجانب النفسي منها، أمَّا إذا أردنا تحديد المصطلح المقابل للفوناتيكا النفسية لدى دو سوسير، فلم نجد له، مصطلحًا صريحًا، يقابل الفوناتيكا النفسية، بل ليس شرطًا أن يكون هناك مصطلحًا مقابلًا عنده، وإلَّا أنَّ لدو سوسير معالجات ومناقشات وشروحات، تقع في صلب هذا الفرع من فروع الفوناتيكا، لذا حاولتُ أنْ ألمُّ شتاتها تحت هذا المصطلح من الدراسة؛ ليأخذ هذا البحث مكانه، إلى جانب ما قام الباحثون بتوضيحه، ودراسته، في مجال علم الأصوات اللغوية، وحسبي في ذلك، ما ورد من إشارة إليه، من أنَّ تلميذي دو سوسير، "لم يُدققا بالقدر الكافي في مناقشة دو سوسير للخطة الصوتية للغة، فقد توقفت تلك المناقشة عند مصطلحاتهما (هما) التقنية، وتلك مسائل مهمة، لا يستطيع المرء أنْ يتجاهلها كلية" (جوناثان كللر، ٢٠٠٠، صفحة ٢٧).

وإذا ما حاولنا تدقيق النظر في محاضرات دو سوسير، نجد له وجهات نظر متعددة في دراسة الأصوات، دراسة نفسية، فاللغة من منظوره " هي فكر منتظم في صُلب المادة الصوتية" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ١٧٢)، واللغة – ايضًا– شبيهة بالورقة، يمثل الفكر وجهها، والصوت قفاها، كذلك قسّم دو سوسير دورة الكلام إلى قسمين، في كلّ قسم منها، دراسة نفسية، ولاسيما دراسة عملية التصويت (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ١٧٣ و ٤١)، وغير ذلك، ممَّا سنوضحه في ثنيات البحث، وممَّا وجدتُهُ يندرج تحت مصطلح (الفوناتيكا النفسية)، وكيف لا، وكثير من الباحثين، من بعد هذا اللساني، ساروا على نهجه النفسي في دراسة اللغة، فبرتيل مالبرج (١٩١٣–١٩٩٤م)، مثلًا قال : " إنَّ علم الأصوات يهتمُّ – أيضًا– بالعمليات النفسية الضرورية، للسيطرة على أيّ نظام صوتي، وعلى أيّ لغة منظمة" (برتيل مالبرج، ١٩٨٤، صفحة ٧)، ومن ثمَّ، توالت الدراسات التي أخذت على عاتقها، بيان العلاقة بين اللسانيات، وعلم النفس، حتى توصلت إلى أنَّ علم النفس "يلتقي باللسانيات من حيث كون الظاهرة اللغوية، في جانبها النفسي، تتضمن عمليتين : الإنجاز والفهم" (الموسى، ٢٠١٦م، صفحة ٣٠١)، وعليه، كان للفوناتيكا النفسية، أنْ تأخذ مكانها بين أفرع الفوناتيكا المختلفة، ولا سيما في اللسانيات السوسيرية.

الكل يكتسب قيمته من الأجزاء، وبالعكس :

قرر دو سوسير، أنَّ الكلَّ يكتسب قيمته من الأجزاء، عند دراسته اللغة، وهذا ينفي بوجه من الوجوه، أنْ يكون قد أعطى للصوت مرتبة هامشية؛ إذ وُجِد أنَّ دو سوسير يمرّ بالمستوى الصوتي عند دراسته لأيٍّ فرعٍ من فروع اللغة، على اعتبار أنَّ المستوى الصوتي الجزء، الذي يتألّف منه الكُلّ، وهو اللغة.

فعلى صعيد المستوى النحوي، دو سوسير يلفت نظر الباحث إلى ملاحظة مهمة، وهي : "أنَّ عددًا كبيرًا من التغيرات التي يعدها بعضهم نحوية، يمكن أنْ نرجعها في النهاية إلى التطورات الصوتية" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢١٥) وتثبت هذه الملاحظة لديه، بثبوت أمثلتها، إلّا أنَّه، ومثلما هو معروف في أسلوب بحثه، أنْ يقف عند نتيجة معينة، ليتخطّاها إلى ما يمكِّنه من إبراز حقائق لغوية أخرى؛ فبعد أنْ أرجع عددًا كبيرًا من التغييرات النحوية إلى تطورات صوتية، حذّر من الاعتماد الكليّ في تفسير تلك التغييرات على العامل الصوتي وحده، خوفًا من التوجّه في دراسة النحو توجهًا تاريخيًا محضًا، ومع أنّه لم يعطِنا العوامل التي يمكنها أنْ تفسّر لنا التغييرات النحوية، بعيدًا عن العامل الصوتي، لكنّه ألمح إلى تلك العوامل المسكوت عنها، بأنَّها دقيقة، ولطيفة، وتحتاج إلى وقت وبحث موسعين (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٢١٥–٢١٦).

ومع هذا، فإنّه لا يمكننا إلّا القول، إنّ دو سوسير اعتمد على المستوى الصوتي في تفسير بعض التغيرات النحوية؛ لأنّه دعا إلى عدم الاعتماد الكليّ على الصوت، ولكنّه لم يطرحه تمامًا من تفسيراته. ويؤكد هذا الفهم، أنَّ

دو سوسير يعقد بعد ذلك فصّلًا أسماه: (عمل التغيرات الصوتية، عمل لا حدّ له)، وقال في معرض دراسته فيه : " بما أنَّ عمل الظواهر الصوتية لا يحدّه حدّ مثلما بيّنا، فالمفروض أنَّها تدخل على الجهاز النحوي اضطرابًا عظيمًا، وهذه الزاوية هي التي سننظر منها إليها فيما يلي" (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٢٢٩-٢٣٢) ، ويعقد بعد ذلك بابًا أسماه : (النتائج النحوية المنجرّة عن التطور الصوتي)، ولا نخوض في تلك النتائج؛ لأنّها ليست غاية البحث الأولى، وإنّما ينفع البحث أنْ نطرح السؤال الآتي هنا : إنْ كان دو سوسير يعلم أنَّ السبب في التغيرات النحوية لا يعتمد على العامل الصوتي (وحده)، وأنَّ هناك عوامل دقيقة تحتاج دّقة وسعة في البحث، فلماذا يعمد إلى دراسة ثانية؛ أي يعقد فصّلًا وبابًا آخرين من أجل توكيد فِعل المستوى الصوتي للّغة، في المستوى النحوي للّغة، بدلًا من شرح تلك العوامل الأُخر المسكوت عنها في محاضراته؟ هذا التساؤل يفضي بنا إلى تسجيل ملاحظتين مهمتين، هما :

- تأكيد دو سوسير أثر التغيرات الصوتية في المستوى النحوي؛ وذلك من طريق التكرار.
- عدم توصّل سوسير إلى تلك العوامل (الدقيقة واللطيفة)، ومن ثم هو يبسط أمام الباحثين فكرة وجود عوامل أخرى، لأجل أمرين، الأول، ألّا ينظر الباحث إلى اللغة من زاوية واحدة، والثاني، ألّا يُعتَقد دائمًا أنَّ الأصوات عملها عمل أساسي، و مركزي في اللغة.

إنّ منهج بحث دو سوسير، و طريقة إلقاء محاضراته على طلابه، جعل أحد الباحثين، من الذين وقفوا عند فصول، وأبواب محاضراته أنْ يقول : "على القارئ متابعة البحث الذي بدأناه؛ فهناك الكثير، الذي يمكن قوله حول ما نعتقده عن دو سوسور، ككونه- مثلًا- لم يدرك مسألة الفونيم كما ندركها عادةً في اللسانيات، أي، كأصغر عنصر مميّز يحمل فارقًا بالمعنى، ولكنّه يكتب رغم ذلك (إنّه لمن السهل إظهار أن وجود هذا الصوت المحدد، لا قيمة له إلا بتقابله مع الأصوات الأخرى الموجودة)" (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٧).

ولا يمكن التسليم بهذا القول؛ لأنّ دو سوسير بأسلوب بحثه، وخاصة عند دراسة الصوت (الفونيم) يدل دلالة واضحة، على فهمه لمركزية الصوت في دراسة اللغة، ابتداءً من المستوى الصرفي، و وصولًا إلى المستوى الدلالي، أمّا بحثه في قيمة الصوت إلا بتقابله ... فهذا في صُلب بحثه، الذي يدلّ على ارتكازه و استعانته بعلم الأصوات في إبراز مفهوم القيمة المنبثق من فكره.

وبالرغم من ذلك، لم ينكر هذا الباحث، أنّ إدراك مسألة الفونيم، على وفق الدراسات الحديثة، لم يُتَوصل إليها إلّا عِبر ولوج باب لسانيات دو سوسير نفسه، فهو من بدأ النظر في مسألة الصوت على هذا النحو من الدِّقة؛ لذلك وجد هذا الباحث نفسه، يدرس مفهوم القيمة عند دو سوسير، بالنظر إلى المستوى الصوتي، وعليه، الجزء (الصوت)، لا قيمة له إلّا بوجود الكل (الأصوات الأخرى الموجودة)، وبالعكس، ومن ثمَّ، فإنَّ بعض الباحثين أكدوا أنَّ مفهوم

(الفونيم) منبثق من استعمال دو سوسير، هذا إنْ لم يكن هو من أطلقه فعلًا؛ ذلك أنَّ المعجم الخاص بالمصطلحات، أشار إلى استعماله منذ عام ١٨٧٣م، وهي الفترة التي ظهر فيها دو سوسير (برتيل مالبرج، ١٩٨٤، الصفحات ٢٢٩-٢٣٠)، في حين أنّ بعض الباحثين يذكرون أنّ مصطلح (الصوتيم) الذي "يعدُّ علمًا على العنصر الصوتي، الذي يتميّز بوضوح من غيره من العناصر الأخرى في النظام الصوتي نفسه، أيّا ما كانت صورة نطقه الفعلية" (مليكا أفيتش، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣٠)، منقول من دو سوسير، وقد استعمله في دراسته : (مذكرات في العِراقي البدائي للحركات في اللغات الهندية- الأوربية) عام ١٨٨٧م، و في هذا دلالة واضحة على طول مدة وقوف هذا اللساني على دراسة المستوى الأول من اللغة، وقد طال وقوفه عند دراسة اللغة التاريخية، ثمّ حوّل وجهته إلى الدراسة الآنية الوصفية؛ لذلك، إنْ صحّ قوله بثانوية المستوى الأول من اللغة في محاضراته، فهي تعدّ نتيجة بحث مطولّة في الأصوات وتغيراتها نفسها، ومن ثمّ، فإنَّ كونها ثانوية، لا يعني تنحيتها أو تهميشها، وقد صدق مليكا أفيتش حين قال : إننا "اليوم نجد في صورة اللسانيات نظرية تمّ استنباطها بالكامل من دراسة التغيرات الصوتية، إذ تبيّن أنَّ لبعض التغيرات أهمية ثانوية بالنسبة للنظام الصوتيمي، وهناك تغيرات أخرى تعدُّ تغيرات حاسمة في هذا الصدد" (مليكا أفيتش، ٢٠٠٠، صفحة ٢٦٥). وهذا ما نجده في بحث دو سوسير مفهوم النظام والقيمة وغيرها من المفاهيم اللسانية المنبثقة من الارتكاز على بحث علم الأصوات عنده، ولا سيما الفوناتيكا النفسية، التي يتضح أثرها في دراسة المستوى الاجتماعي.

المستوى الاجتماعي :

فقد بحث شريف استيتية الاتجاهات المختلفة لدراسة الفونيم، وتعريفه، فكان منها الاتجاه الذهني لسابير، والنظرة الثنائية لدو سوسير، فهو يراه حدثًا منطوقًا و مسموعًا، ومع أنَّ الكثيرين وصفوا اتجاه دو سوسير بالمادي؛ لأنّه تحدّث عن الأثر السمعي إلا أنَّ استيتية يراه اتجاهًا ذهنيًّا خالصًا، لأنّه انتقل من الأثر السمعي، ليدخل في بحث الإدراك الذي هو بحث ذهني خالص، كذلك ذكر هذا الباحث الاتجاه البنائي، والاتجاه الوظيفي، والاتجاه الاجتماعي الذي يلتقي فيه أصحاب الاتجاه الذهني؛ كونهم لا يستبعدون دراسة الفونيم في الإطار الاجتماعي، كذلك ذكر الاتجاه السيميائي والاتجاه البراجماتي، الذي لم يتجاوز نظرة الاتجاه الذهني، وصولًا إلى الاتجاه التوليدي لتشومسكي، إذ يقوم هذا الاتجاه على أساس الربط بين ما هو مسكَّن في الذهن من صور مجردة للصوت (البنية العميقة)، وبين ما يظهر فيها الصوت منطوقًا (البنية السطحية)، ويُلاحَظ أنَّ مذهب تشومسكي، هو مذهب دو سوسير نفسه، انتهاءً بمذهب استيتية نفسه، وهو المذهب التكاملي، الذي يرى في الفونيم وجودًا ذهنيًا، يتحقق على عِدة مستويات : نطقي، وبنائي ووظيفي، ودلالي، لكن تحت قيد النظر الاجتماعي (شريف استيتية، ٢٠٠٨، الصفحات ٦٧-٧٨).

والذي يدقق النظر في الاتجاهات السابقة : (الذهنيّ، والثنائي، والبنائيّ، والوظيفي، والاجتماعي، والسيميائيّ، والبراجماتي، والتوليدي، والتكامليّ)، يلاحظ دوران دراسة الفونيم، وتعريفه في الإطار الاجتماعي، وهذا ما حدا باستيتية أنَّ يقرر، أنَّ للبُعد الاجتماعي منزلة في الحكم على الفونيم، وليس هذا مذهبه وحده؛ فقد سبقه إلى ذلك ماريو باي (١٩٠١–١٩٧٨م)، الذي فسّر الوحدة الأصواتية على أساس نفسي، ذلك حين عدَّ إدراك الأصوات أو المجموعات الصوتية، يتوقّف على إدراك علاقتها بشعور أو إحساس الجماعة المتكلمين باللغة، (برتيل مالبرج، ١٩٨٤، صفحة ٢٤٥).

وبعدُ، فإنّ وجهتي نظر دو سوسير في الصوت (السمعي والذهني)، قادت إلى دراسات أو تفسيرات متعددة، لكنّها لا تخرج عمَّا أراده للفونيم، من دراسة في إطاره الاجتماعي، ومضمونه النسقي، فهناك من أراد فهم دو سوسير عِبر النظر إلى القياس والتغيرات الصوتية، من أجل تفسير تواصل الألسنية عبر الزمن، وتحت مبحث يخص دراسة حالات اللسان، فقال، إنَّ التغيّر المتواصل للسان عبر الزمن، يتعلق بعاملين مختلفين هما، العامل النفسي الذي يتمحور حول عملية القياس، والعامل الوظائفي اللاإرادي الذي يظهر في التغيرات الصوتية (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، صفحة ٧٦).

ومعلوم أنَّ العامل النفسي مجاله العقل، العقل الذي ترتكز عليه كثير من افتراضات دو سوسير، التي وسمها الباحث بـ(الارتكاز على وهم لا على اللغة)؛ لأنّ اللغة من وجهة نظر دو سوسير، لا تظهر في أيّ تعابيرها، أيَّ مادة، وإنّما تظهر أعمالًا مشتركة أو منفردة لقِوى جسدية ونفسية وعقلية، وهذا ما عبّر عنه بـ(جوهر اللغة)، ومن الغريب أنَّ هذا الباحث نفسه يدعي أنَّ اللسان بالنسبة لدو سوسير، ليس مادة، وليس جوهرًا، وليس له أساس؛ لأنّه إذا حلَّلنا مقطعًا لفظيًّا، مثلًا، إلى جرس ومُدَّة، لا يبقى في المقطع أيّ راسب (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، الصفحات ٩٠–٩٢).

وليس هذه هي رؤية دو سوسير الدقيقة؛ فقد حدد سلفًا، أنَّ هذا التحليل يخصّ الجانب السمعي، أمّا الجانب الذهني، فلا يخلو من وجود؛ وإنّما هذه وجهة نظر الباحث؛ لأنّه فهم أنَّ دو سوسير مرتكِز على وهم (نفسي–ذهني)، وعدم وجود أساس للّسان (سمعي)؛ لذلك وجدناه في تتمة كلامه، ينفي أنْ لا يكون للّغة إيّ وجود، إذا قلنا بعدم وجود جوهر للّسان (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، صفحة ٩٣)، وهذا النفي مؤداه إلى تحويل تركيز الدراسة، إلى دراسة العلامة، حتى يصل إلى نتيجة مفادها : لأجل إدراك اللسان، يجب على الدارس محاولة الربط بين الجانبين (المادي والنفسي)، بل يركّز على (العقدة) النفسية الموجودة بين الفكر والصوت، وهذا ما جعل أحد الدارسين يرى أنَّ الصوت بصمة نفسية (ميشال إريفيه، ٢٠٠٩، صفحة ٨٠).

وبرغم ذلك، فإنَّ هذا البحث يقودنا، إلى إيضاح السبب الذي ينحو بدو سوسير إلى تكرار الدعوة إلى وضع علم الأصوات جانبًا في كلّ مرّة، ألا وهو، أنَّ علم الأصوات ليس المستوى اللغوي الوحيد، الذي يمكننا عِبره معالجة أو دراسة اللسانيات، فهو يتناول الجانب المادي الملموس وحسب، أمَّا الجانب الذهني، فلا يُعدُّ حِكرًا على الصوت، وإن كان يشكّل جزءًا منه، لذا يجب تحويل النظر إلى دراسة العلامة (الإشارة)، (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، صفحة ١٦٦) وهكذا، وأنَّ البحث في الذهني، هو البحث في الفرد، فإنّ الفرد لا يستطيع الشعور بالحاجة إلى استعمال اللغة إلا في المجتمع، عِبر علاقاته معه، وعليه، فإنّ اللسان واقع اجتماعي، لذلك أطلق دو سوسير على اللسان: (مؤسسة اجتماعية لا مثيل لها) (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، الصفحات ١٩٧-٢٠٢).

المستوى الصرفيّ

أمّا ما بحثه دو سوسير من دراسة للمستوى الصرفي، عِبر علم الأصوات، فهو ما عالجه في المباحث الأخيرة من المحاضرات فيما يخصّ القياس، والابتداع اللغوي الناشئ عن القياس، وايتميولوجيا العامة (اشتقاق العامة)، والإلصاق (النحت) وصولًا إلى موجات الابتكار، حتى قال تحت باب (عمليات إعادة البناء اللغوي) : "إنّ المقارنة إذا تعلقت بالتغيرات الصوتية، وجب أنْ نستعين فيها دومًا ببعض الاعتبارات الصرفية ...، فإذا كانت المقارنة، مقارنة صرفية، وجب أنْ نوضّحها بالالتجاء إلى عالم الأصوات...، فليست المقارنة اللغوية إذن عملية آلية، فهي تقتضي التقريب بين جميع المعطيات التي من شأنها أنْ توفر لنا بعض أسباب التفسير ..." (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٣٢٨-٣٢٩).

ومن اللافت، أنَّ دو سوسير قال (وجب، ووجب، وتقتضي) في أربعة أسطر، ليؤكد العلاقة الوثيقة بين البحثين، الصرفي، والصوتي، المتمثّلة بالتغيرات الصوتية، المؤدية إلى تغييرات في بناء الكلمة، موضحًا سبب ذلك التوكيد وهو : أنَّ علم الأصوات، مُعطى مهمًا، من معطيات البحث اللغوي، فضلًا عن أنَّه مستوى لغوي، لا يمكن للغة الاستغناء عنه؛ كون الاستعانة بعلم الأصوات، توفّر للدارسين عددًا من التفسيرات، التي لاشكّ أنّها تؤدي إلى عدد من النتائج التي تغني البحث اللغوي.

كيفيات النطق الفاسدة، ظواهر صوتية- نفسية :

مع أنَّ سوسير، قرر أنَّ اللغة ظاهرة سيكلوجية، ذلك حين قال : "الكلام البشري، إنَّما هو ظاهرة اجتماعية،... فكلّ ما في اللغة في نهاية الأمر نفسيّ، وتدخل في ذلك مظاهرها المادية، والميكانيكية، مثل تغيُّر الأصوات ..." (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٥)، إلّا أنَّه امتعض من وجود بعض الظواهر النفسية المحضة؛ ذلك حين أعرب عن حيرته أمام الاختلاف بين المنطوق والمكتوب، وتوصّل إلى أنَّ للحرف المكتوب هيمنة، تصل به إلى التأثير في

اللغة، ويحوَّرها تحويرًا، " وهذا لا يحدث إلَّا في الألسنة الضاربة في الأدبية، حيث للوثيقة المكتوبة شأنٌ عظيم، ففي هذه الحالة قد يصل الأمر بالصورة المكتوبة، إلى التسبب في حدوث كيفيات في النطق فاسدة، وهو الاختلاط عينه، وكثيرًا ما يصادف المرء في اللغة الفرنسية، أمثلة على هذه الظاهرة، من ذلك ما نلاحظه بالنسبة إلى اللقب العائليّ Lefevre (وأصله في اللاتينية faber)، فقد كان يُرسم على نحوين مختلفين، أولهما شعبي بسيط، وهو Lefevre، وثانيهما إيتيمولوجيّ، فيه تقعُّر وتفصُّح، وهو Lefebvre، ونظرًا إلى أنَّهم كانوا لا يفرقون قديمًا بين v و u في الخط، فإنَّ الكلمة Lefebvre قد قُرِئت Lefebure، أي بباء b لم تكن موجودة البتة في الكلمة، و بـ u ناشئ عن التباس، أمَّا الآن، فقد أصبحوا ينطقون صيغة Lefevre نطقًا فعليًا" (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٥٨-٥٩)، ومن ثم هو يعطي احتمالًا واردًا في تزايد هذه الكيفيات المنحرفة، وتكاثرها على مرّ الزمان، سواء في الخط أو في النطق (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٥٩)، وهو في كلّ ذلك، يعدُّ ظاهرة التفصُّح، من نتائج الاختلاف بين المنطوق والمكتوب، وآثارها السلبية في اللغة.

وقد درج الدارسون من الغرب في السير على خطى دو سوسير، في تتبّع هذه الظاهرة؛ ذلك حين وسموها بـ(الغموض، والخروج من طبيعة اللغة)، فراحوا يؤكدون وجود مستويين من النطق أو استعمال اللغة، فهناك من تحدث عن (مستوى رسمي، ومستوى عامي)، وآخر تحدث عن (مستوى عفوي، ومستوى حذِر) (ماريو باي، ١٩٩٨، صفحة ٢١٤)، وباحث ثالث، بحث في مستويات اللغة، تحت ما أسماه (الواعي، واللاواعي)، وعلى وفق هذا، يرى أنَّ تفكير دو سوسير في المحاضرات التي نشرها طلابه عنه، يأخذ منحيين، الأوّل، المسألة الوضعية الواعية، واللاواعية للغة، وهو يرى أنّها تبرز في بحثه (الدّال)، إذ ينظر إلى عناصر اللغة، مهما كان نوعها، لا واعية، باعتبار ما هي عليه، ووحده اختلافها هو الذي يصل بها إلى الواعي، والمنحى الآخر، هو مادية الدّال أو لا ماديته، وهذا ليس مجال بحثه هنا (ميشال إريفيه، ٢٠٠٩، صفحة ١١٤ و ٢٤) ، وأنَّ هذا الباحث يُلفت الانتباه إلى أنَّ دو سوسير، لم يفرد فصلًا أو مبحثًا لدراسة (الأدب)، وإنَّما ورد بصورة عابرة عنده، بوصفه عنصر من عناصر (اللغة الأدبية) التي أسماها (اللغة المثقفة)، التي ترتبط بالكتابة، وأنّه عبّر عن ذلك بـــ(التصنُّع والتكلُّف والخارجي) (ميشال إريفيه، ٢٠٠٩، صفحة ٢١١).

وكثير من الدارسين الذين وقفوا عند لسانيات دو سوسير، تناولوا هذين المستويين من الخطاب، وأرجعوا وجودهما إلى عوامل عِدة، فماريو باي، يجد في (العامل التعليمي) أثرًا في وجود انقسامات اجتماعية لغوية داخل المنطقة الواحدة، وأنَّ " أيّ مكان يوجد فيه مستوى رسمي نموذجي وطني، تميل فيه عادةً، لغة القسم المتعلم من السكان إلى الاقتراب منه، أو مطابقته (مرّة ثانية مع بعض الاستثناءات الظاهرة)، وهذا يعطي لغة القسم المتعلم من السكان، ميزة العمومية في المنطقة؛ مادامت لغة الطبقة الدُّنيا تستسلم بصورة سهلة للاتجاهات اللهجية المحلية"

(ماريو باي، ١٩٩٨، صفحة ١١٢)، فمن الملاحظ، أنَّ ماريو باي، يجد لغة فئة معينة من الناس (متعلمة)، هي الأنموذج للمحاكاة، وليس الأنموذج، لغة أدبية أنموذجية (وثيقة مكتوبة)، ومهما يكن من شيء، فهو يردُّ هذا الاتجاه، ومناصريه؛ لأنّهم "يبالغون في كتاباتهم في الحرص على أنْ يتجنّبوا المحلية والعامية والابتذال، وحتى الأساليب الدارجة، ويتوخوا لغة صحيحة أنيقة، قد تنحرف بهم نحو التكلُّف والتقعُّر" (ماريو باي، ١٩٩٨، صفحة ٢١٤).

ولقد وضعتُ، بالنظر إلى العربية، تعريفًا اصطلاحيًا، لظاهرة التفصُّح، يستطيع الدارسون عِبره التعرّف على ما يرمي إليه دو سوسير، وأضرابه في ظاهرة التفصُّح أو ما أسموه بكيفيات نطقية فاسدة، أو حالات لغوية، أو ظواهر صوتية وهو، أنَّ التفصُّح : "عملية عقلية، تعني محاولة المتكلم الرجوع بكلامه إلى أصول العربية الفصحى، أو التزامه بها في أصواتها أو تراكيبها أو فيها جميعًا، في ظروف ومواقف معينة؛ ليظهر بمظهر المتمكّن المحيط بالعربية النموذجية، وكونها عملية عقلية، فهي غير مختصّة بمن يُتقن الفصحى أو من هم دونهم، وعدم الاختصاص بفئة معينة ، سوّغ الوقوع في الخطأ، وانتاج صيغ جديدة بفعل التقليد، لا هي بضمن مستوى الفصحى الذي يروم المتكلم محاكاته، ولا هي بضمن مستوى الفصيح، وإنّما صيغ أو تراكيب تمخّض عنها هذان المستويان؛ نتيجة قيام المتكلم بخطوات ذهنية أو عمليات قياسية، بالنظر إلى نماذج أُخر مشابهة، يمكن أنْ نطلق عليها صيغ التفصُّح، وربما دخل بعضها اللغة الفصيحة، مع مرور الوقت" (أسماء حسن، ٢٠١٧، صفحة ٢٢)، وعلى أثر ذلك، قُسّمت نماذج التفصُّح إلى نمط مقبول، ونمط مرفوض.

إلّا أنَّ لدو سوسير رأيًا آخرَ، فهو يعدُّ ظاهرة التفصُّح بنماذجها كُلِّها، تحريفات صوتية، لها وجود حقيقي في اللغة، لكنّها غير ناتجة من عمل اللغة الطبيعي، وأنّ السبب في وجودها، هو عامل لا يمتُّ للّغة بصلة، وهو يحاول من أجل إثبات ذلك، أنْ يسلك طريقًا مغايرًا في اللغة؛ إذ إنَّه يفصل ما بين اللغة وما أسماه (التصويت)، ويقول لمثلنا، ممّن يعترض على ذلك الفصل :"وقد يعترض معترض على هذا الفصل، بين التصويت واللغة، مستدلًا بأنَّ التغييرات الصوتية، واعتلال الأصوات، وإن كانا من نصيب اللفظ، فإنّهما يحدثان مع ذلك تأثيرًا بعيد المدى في مصير اللغة نفسها، فترى هل يحق لنا أنْ نزعم أنّ للّغة وجودًا مستقلًا عن هذه الظواهر الصوتية؟ الجواب على هذا السؤال يكون، نعم؛ لأنّ الظواهر لا تنال من الكلمات إلّا وجهها المادي، وإنْ هي أصابت اللغة من حيث هي نظام من الدلائل، فلا يتمُّ ذلك إلا بصورة غير مباشرة، أي عن طريق التأويل الجديد الذي ينجم عن ذلك، بيد أنَّ التحوّل في التأويل، لا يمتُّ إلى الأصوات بأي صلة" (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٣٩-٤٠). يُلاحَظ أنَّ جواب دو سوسير بالإيجاب مُعلّلًا بالآتي :

- الظواهر اللغوية، مثل التفصُّح، لا تنال من الكلمات إلّا وجهها المادي.

- الظواهر اللغوية، إنْ أصابت النظام، فهي إصابة غير مباشرة، أي من طريق التأويل.

ولو تمعّن الباحث في التعليلين، وجد أنَّ الأثر واقع فعلًا، (تغيير في الوجه المادي) و (أثر غير مباشر، من طريق التأويل)، فكيف لنا بعد هذا؟ القول إنَّ الظواهر لا تمتُّ للأصوات بأيّ صلة؟! إلّا أنَّ دو سوسير يلحُّ على هذا الفصل بين ثنيات محاضراته، ويحافظ عليه، ذلك حين أشار إلى العالم (ويتني) الذي يعدّ استعمال جهاز التصويت محض مصادفة، لأنّ جهاز التصويت أيسر من غيره للكلام، كالإشارة والصورة المرئية، إذ يرى دو سوسير في هذا الرأي شططًا؛ لأنّنا لم نقع على جهاز التصويت مصادفة، وإنّما هو مفروض علينا من الطبيعة فرضًا، ورغم هذا تبقى قضية جهاز التصويت، ثانوية مقارنة بمشكلة الكلام، التي تمثل طبيعة الدليل جزءًا مهمًا وأساسيًّا منها (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٣٠)، ومن اللافت، أنّه قال قبل هذا أيضًا: "إنّ أعضاء التصويت عناصر أجنبية عن اللغة، شأنها في ذلك شأن الأجهزة الكهربائية التي تصلح لترقيم ألفبائية (مورس)، في غربتها عن تلك الألفبائية، والتصويت– أي إنجاز الصور الأكوستيكية– لا ينال في شيء من النظام نفسه، وعلى ضوء هذه العلاقة، يمكن أنْ نقارن اللغة بسمفونية، حقيقتها مستقلة عن الطريقة التي يعزف بها العازفون، فالأخطاء التي يرتكبونها لا تنال البتة من حقيقتها تلك" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٤٠).

ممّا سبق، واضح جدًا أنَّه، حاول إخراج (أعضاء النطق وما تنتجه أيضًا) من نظام اللغة، ويقارن ذلك بالسمفونية، مع أنَّ التدقيق في هذا المثال، والنظر إليه من زاوية مغايرة، يجعلنا نقول : هل كان أنْ تكون السمفونية، سمفونيةً لولا وجود الطريقة التي يُعزف بها، بغض النظر عمّا يُرتكب فيها من أخطاء؟!

مسبّبات كيفيات النطق الفاسدة:

مرَّ أنَّ دو سوسير، يرى أنَّ مسببات ظاهرة التفصُّح أو ما أُطلق عليه بـ(كيفيات النطق الفاسدة)، لا تمتُّ للغة بصلة، فهي ليست من عملها، وليس كذلك الأمر من وجهة نظرنا؛ ففي دراسة ظاهرة التفصُّح في العربية، وبالنظر إلى بحوث القدماء العرب، وبعض بحوث المستشرقين في لغتهم وفي العربية، توصلنا إلى وجود أسباب تدفع بالظاهرة إلى البروز على مستوى استعمال اللغة نطقًا وكتابةً، وهي ثلاثة أسباب (أسماء حسن، ٢٠١٧، الصفحات ٥٥–٧٦):

١. السبب الصوتي.
٢. السبب النفسي– الاجتماعي.
٣. قياس الخطأ.

ولا مغالاة لو قيل إنَّ هذه الأسباب مطروحة في طيّات محاضرات دو سوسير –أيضًا–، وكُلّها تنضوي تحت العامل النفسي للغة، لكنّ هذه الأسباب منسربة من فكره دون قصد منه، وعلى الباحث المتابع لفكره، استشفافها وإبرازها إلى ساحة البحث، والمناقشة، فعلى صعيد السبب الصوتي، وُجِد أنَّه يؤكد ثانوية التصويت، عِبر دراسة علم الأصوات من نواحي متعددة، فقد عمد إلى تقسيم الكلام إلى قسمين رئيسين، هما :

أ– قسم جوهري، موضوعه اللغة، وهي جماعية في جوهرها، ومستقلة عن الفرد، وهذه دراسة نفسية بحتة.

ب– قسم ثانوي، وموضوعه الجانب الفردي من الكلام، أي اللفظ بما في ذلك عملية التصويت، وهو نفسي فيزيائي.

وأخذ بعد ذلك يفسّر ضرورة ارتباط هذين القسمين، إلا أنَّ ظاهرة اللفظ من الوجهة التاريخية أسبق، ومن ثم، فإنَّ اللفظ هو الذي يطوّر اللغة، وبالتالي، فإنَّ اللغة أداة اللفظ ونتيجته، وهذا ما رمنا إليه في النظر إلى مثال السمفونية السابق، حين نظرنا إليه نظرة مغايرة، وبرغم ذلك، يختم دو سوسير فقرته مؤكدًا ذلك الفصل فقال : "على أنَّ كل ذلك لا يمنع أنَّهما شيئان، متميز أحدهما عن الآخر تمام التميُّز" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٤١)، ومن جهة ثانية، يجعل قسمي دراسة الكلام، نفسيين، وفي هذا توكيد ما قرره بدايةً، في أنَّ " كل ما في اللغة في نهاية الأمر، نفسي، وتدخل في ذلك مظاهرها المادية والميكانيكية، مثل تغيّر الأصوات" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٥).

ومن اللافت أنَّه يعدّ بعض الكيفيات النطقية عفوية، وغير إرادية، ذلك حين بحث التغيرات التي تطرأ في مواضع نبر الأصوات، وقد أطلق عليها (حالة) بعد أنْ كان يسميها (كيفية)، وهو يرى، أنَّه لا توجد أفضلية لكيفية نطقية أو حالة على الأخرى؛ لأنّ الفكر الإنساني عادة ما ينفخ في كلّ حالة ويبعث فيها الحياة (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ١٣٥–٣٣٢ و ٢٢٧)، لذلك حين حدد أسباب التغييرات الصوتية، ذكر أنَّ واحدًا من هذه الأسباب هو (الموضة)، ويعدّ تفسير التغييرات الصوتية على وفق هذا السبب، تفسيرًا لا يحل مشكلتها، وإنَّما يضعها في مشكلة أعم وأشمل؛ لأنّه تفسير نفسي بحت! (فلوريان كولماس، ٢٠٠٩، صفحة ٤٤).

ويُلاحَظ أنَّ بحث السبب الصوتي، قاد دو سوسير إلى سبب نفسي– اجتماعي في وجود بعض الظواهر الصوتية؛ فإذا عاد القارئ إلى الفقرة السابقة، لوجده يتحدّث عن (نفخ الفكر الإنساني في كيفية نطقية)، ويتحدث عن (حالة نفسية بحتة، كالموضة)، وعليه، اتجه في بحث الظواهر الصوتية وتغيراتها، إلى اتجاهين، الأول، حين قرر أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية سيكلوجية، والاتجاه الآخر، حين عدّ وجود مستويين لغويين سببًا في وجود ظاهرة التفصُّح، أو كيفيات النطق الفاسدة.

لذلك وُجِد أحد الباحثين، يطلق على الكيفيات النطقية أو التنوّع، "حرباوات لغوية، تتلوّن بحسب الهوية التي نحاول إظهارها في كل سياق خاص" (فلوريان كولماس، ٢٠٠٩، صفحة ٤٤)، ومن ثم، هو يطرح سؤالين، وجد فيهما صعوبة، وهو يحاول إيجاد تفسير لهما، الأوّل، ممَّ تتكوّن اللغة؟ وهذا ليس مجال بحثه، والآخر، كيف يجب أنْ يكون شكل النسق اللغوي، إذا كان عليه أنْ يأخذ بعين الاعتبار الوقائع الاجتماعية والسيكلوجية؟ الإجابة عن هذا السؤال، هو ما حاول أنْ يبسطه هذا الباحث نفسه، أمام الدارس من مباحث تالية على هذا السؤال، وبيّن جدًا، أنَّه يعقد الأبواب والفصول، في الأبعاد الاجتماعية للغة والأنواع اللغوية، والتنوع، وهكذا من أجل الوصول إلى إجابات أكثر شفاءً للدارس؛ لأنّه ببساطة، يجد أنَّ التنوع لم يكن مركز اهتمام النظريات اللسانية الحديثة، ومن ضمنها نظرية دو سوسير، والمدرسة الأمريكية، وبراغ، والبنيوية ونظرية تشومسكي أيضًا، وكان لهذا نتائج على مستوى التنظير اللساني؛ إذ ارتكز على الأشكال المُغيّرة للغات، أكثر من الأشكال الأكثر تنوعًا للحديث الطبيعي، ويرى أنَّ الفرق بينهما، أنَّ الأول يركّز على فهم التغيُّر، والتحوّل في الأجزاء البنيوية للغة، أكثر من تركيزه على سلوك المتكلمين، أو طبيعة التفاعل بينهم (فلوريان كولماس، ٢٠٠٩، الصفحات ١٠٥-١٠٧).

ثم يحدد هذا الباحث المتغيرات وراء تلك التنوعات، و العناصر الاجتماعية للمتكلم، وهي عنده : الطبقة السوسيواقتصادية، وسِن المتكلم، وجنسه، والمجموعة الأثنية للمستعمل، وشبكته الاجتماعية، والأسلوب السياقي، فضلًا عن متغيرات المتكلم، التي تتفاعل مع المتغيرات السابقة وعلاقتها بالمصادر اللغوية، وبالسياقات بحسب الوضعيات التي يجد المتكلم نفسه فيها، ومن ثم، يمكن عِبر بعض التقنيات، استخراج الأساليب (العفوية)، وغير الرسمية، من الأساليب الرسمية و(المقصودة)، وبعد ذلك هو يذهب مذهب دو سوسير في أنَّ التغييرات اللغوية أو الصوتية تبدأ من الفرد أو من مجموعة صغيره ، ثم تسند إليه الجماعة، قيمة اجتماعية، سواء كان الحافز في ذلك واعيًا، كما في حالة المفردات المعجمية (المخترعة)، أو الحافز غير واعٍ، كما في بعض التغييرات النحوية، أو الصوتية (فلوريان كولماس، ٢٠٠٩، الصفحات ١٠٩-١١٠ و ١٧٦).

وتأخذ ظاهرة التفصُّح مساحة واسعة من دراسة هذا الباحث، ولا سيما في مناقشة المستوى الرسمي في الخطاب، ودرجة الرسمية، التي يندرج تحتها (الأسلوب العفويّ)، و(الأسلوب الحذر)، وقراءة نصّ بصوت مرتفع، وقراءة لائحة من الكلمات بصوتٍ عالٍ، ونطق أزواج دُنيا من الكلمات، فضلًا عن مناقشة طموح الطبقة الوسطى، التي تعتمد على مستوى عالٍ من (التنويع الأصواتي) داخل الأسلوب نفسه، وبذل مجهود واعي، لتحقيق (الصحّة اللغوية)، وهو ما أسماه لابوف (انعدام الأمن اللغويّ) لدى هذه الطبقة، فضلًا عن مناقشة الأسلوب أو الحديث العفويّ، وظاهرة (التصحيح الفائق) في الكلام، إذ كلما تزايدت الرسمية، فإنَّ متكلمي الطبقة السفلى الوسطى، يظهرون ميولًا أكبر للرفع من أساليب الرسمية، وهكذا، وقد وجدنا هذا الباحث يشير إلى جهود لابوف، في النظر أو البحث عن الموقع

الاجتماعي للمجددين أو المحفّزين على التغييرات الصوتية، وكيف ينتشر تأثيرهم، و قد توصل إلى نتيجة مفادها، أنَّ التغير الصوتي يمكنه أنْ يأتي من أي طبقة اجتماعية غير عليا (فلوريان كولماس، ٢٠٠٩، الصفحات ١٨٢–١٨٨).

أمَّا القياس الخطأ، فدو سوسير يرفض، تسميته بهذه التسمية، ويطلق عليه (ظاهرة القياس)؛ ذلك أنَّ القدماء ودارسي اللغة (الألسنيين)، توهموا حين اعتبروا الحالة الأصلية للغة حالة راقية، وأيّ صيغة تخرج عن نظام اللغة تعدُّ انتهاكًا لحرمة الصيغة المشلى، ولم يسأل هؤلاء أنفسهم، إنْ كانت هذه الصيغة المثلى قد تكون مسبوقة بصيغة أخرى أساسًا، وهو يرى، أنَّ ظاهرة القياس، تنقل اللغات من حالة انتظام ،معينة إلى حالة انتظام أخرى، بدليل أنَّ ايجاد صيغة جديدة من طريق القياس، لا يؤدي بالضرورة إلى زوال الصيغة المثلى المقاس عليها، ومن ثم، هو يعدّ القياس، قوّة تحدُّ من مفعول التغيرات الصوتية، وتعدله (فلوريان كولماس، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٤١–٢٤٥).

وفي الحقيقة، أنَّ تساءل الباحث، إنْ كانت هناك صيغة سابقة، للصيغة المثلى (المقاس عليها)، لا يمنع من الاعتراف بوجود ظاهرة التفصُّح، أو كيفيات النطق الفاسدة، على هذا النطاق الواسع الذي أوضحه دو سوسير في أثناء بحوثه، التي يبتغي المتكلم من ورائها، الرجوع بكلامه إلى اللغة الأدبية في ظروف معينة، ليظهر بمظهر المتمكن من لغته، وأنَّ هذا الاتساع تمّ تعليله، بأنَّ القائمين على هذه العملية العقلية الذهنية ليسوا جميعًا بمستوى واحد من التمكن من اللغة الأدبية، فنتج من ذلك أمثلة كثيرة، قسم منها تم رفضه تمامًا، وقسم تمّ تداوله في الألسنة، وعلى مستوى بحث الظاهرة في العربية، تمكّنّا من رصد عدد من الأمثلة المهموزة تفاصُّحًا، وإدراجها في نمطين، أحدهما مقبول، والآخر مرفوض، أمّا النمط المرفوض، مثل : (دأبَّة و شأبَّة و العألم والخأتم، في دابّة وشابّة والعالم والخاتم (ابن جني، الصفحات ١/ ٧٢–٧٣)، والمؤقدين و مؤسى، في الموقدين وموسى (ابن جني، صفحة ٨٠/١) و قولأ وقولئ وقولؤ، في قولا وقولي وقولوا (الأزهريّ، ١٩٦٤، صفحة ٦٨٢/١٥)...، وأمّا النمط المقبول (الجائز)، مثل : إسادة وإعاء وإفادة، وأصلها وسادة ووعاء و وفادة (ابن جني، صفحة ٩٢/١ و ٩٨) ورأس وبأس وفأل وبئر و لؤم، في راس وباس وفال وبير ولوم (ابن جني، الصفحات ٦٦٤/٢–٦٦٦) و أوقف في وقف (الأزهريّ، ١٩٦٤، صفحة ٣٣٣/٩)... وهكذا.

وفي مثل ما سبق من أمثلة، قال دو سوسير : "إنّ الصيغة الجديدة المتولّدة عن القياس، لا تؤدي بالضرورة إلى زوال أختها السابقة لها، فإنّ honor و honos قد تعايشتا زمنًا، وأمكن للناس استعمال هذه أو تلك على حدّ سواء، بيد أنّه لمَّا كانت اللغة تكره الإبقاء على دالين اثنين لمدلول واحد، فإنّ الصيغة الأصلية، وهي أقلّها انتظامًا، تسقط في الأغلب من الاستعمال وتزول، وهذه نتيجة بالذات، هي التي توهمنا بوجود تحوّل، ومتى اكتمل عمل القياس، بدت لنا الحالة القديمة ... والحالة الجديدة ... متقابلين في الظاهر تقابل حالتين ناتجتين من التطور الصوتي" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٤٧).

إذًا دو سوسير يرفض أنْ يعدّ ترك صيغة، وأخذ بصيغة أخرى في نطق جديد، من التحوّل الصوتي، مع أنّه واضح جدًا أنَّ هناك تحوّلًا صوتيًّا في حرف أو موضع معين من الكلمة المعينة، والانتقال من نطق إلى نطق آخر، فإلى أيّ شيء يحيل فهمنا، إنْ لم يكن تحوّلًا صوتيًا، وأنَّ ترك صيغة وأخذ صيغة أخرى، ليس من التغيير، وكلا الصيغتين مستقلتان عن بعضهما؟ الإجابة عن هذا التساؤل في تتمة النصّ السابق، إذ قال : " إنّه لم يتغير شيء عندما نشأت honor لأنّها لم تحلّ محل أيّة كلمة أخرى تمامًا، كما أنَّ زوال honos ليس تغيّرًا؛ لأنّ الظاهرة مستقلة عن الأولى، ففي جميع الحالات التي يمكن أنْ يساير فيه مجرى الأحداث اللغوية، نلاحظ أنَّ الابتداع اللغوي، الناشئ عن القياس، وإلغاء الصيغة القديمة أمران متمايزان، وأنّنا لا نظفر البتة في أيّة حالة من الحالات بتحوّل صوتي" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٤٧).

ويبدو أنَّه يغيّر وجهة البحث، من تطور أو تحوّل صوتي، إلى (ابتداع لغوي) أو خلق وإبداع، ثم يعقد لذلك فصلًا أسماه (القياس مبدأ من مبادئ الخلق والإبداع في اللغة)، وفي هذا عود على بدء، ذلك حين عدّ بعض الحالات اللغوية أو الكيفيات النطقية، عفوية لا إرادية؛ فمعلوم أنَّ كلّ ابتكار يكون إراديًا مقصودًا، لذلك الابتكار لا يتوفر لكلِّ الناس؛ لاختلاف قدراتهم وكفاياتهم اللغوية، وهذا ما سوّغ وقوع الخطأ، ورفض كثير من تلك الكلمات، من طريق ترك استعمالها أو دوران الدراسات حول غرابتها، و قد أوضح الدرس التداولي، أنّ الكفاية التداولية، هي التي تمكّن المبتكر من استعمال لفظ من دون آخر، وفي مواقف من دون أُخر، والكفاية التداولية هي عبارة عن طاقات لغوية مركزها مستعمل اللغة، تمكّنه من الكيفية التي يستعمل بها اللغة، لذلك يرى أحد الباحثين أنَّه يجب أنْ تتوفر لطرفي الخطاب كفايات تضاف إلى الكفايات اللسانية، وهي (محمد نظيف، ٢٠١٠، صفحة ٢٩) :

- كفايات غير لسانية، وهي تضم الخاصات النفسية، والتحليلية النفسية التي تقوم بدور أساسي في عمليتي عقد السُّنن وحلّه.
- كفايات ثقافية وموسوعية، وهي مجموعة المعارف المضمرة، التي يتوفر عليها المشاركون في التفاعل الحواري.
- كفايات ايدلوجية، وهي تتضمن مجموع الأنظمة التأويلية والتقويمية للعالم المرجعي.

لذلك، تقرر في ظاهرة التفصّح تحديدًا، أنَّ أغلب صانعي تلك النماذج اللغوية في ألسنتهم، ويتداولونها، ولا سيما النماذج الفاسدة المرفوضة، ليست لديهم كفاية تداولية؛ لأنّهم يبالغون حُبًّا في الظهور ليس إلّا، فتجدهم يحاولون إبراز كفاياتهم اللغوية بالتكلُّف والتصنُّع، وهذا ما جعل كثير من الدارسين، يعدّون أمثلة التفصُّح، أمثلة شاذة ومرفوضة، التي أطلق عليها دو سوسير "صيغ قياسية مضطربة" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٥٦) وهو ما حدا به،

أنْ يعقد بابًا آخر، بعنوان (القياس والتطور)، يندرج تحته ثلاثة أفصل، الأول بعنوان (كيف يدخل اللغة مبتكر من المبتكرات القياسية)، ويؤكد فيه أنّه "لا يدخل في اللغة شيء ما لم يجرب في اللفظ، فجميع الظواهر التطورية، إنّما أصلها نطاق الفرد ... كان لا بدّ من وجود متكلم أوّل يرتجلها، ثم يأتي بعده آخرون يحاكونه، ويعيدون، حتى تفرض تلك الكلمة نفسها في الاستعمال" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٥٣)، وبيّن أنَّ مدار الأمر عنده، يتوقّف على الفرد واستعماله، أمّا الفصل الثاني، فعنوانه (المبتكرات القياسية من أعراض التغييرات في التأويل)، ومعروف لدى القارئ، أنّه قرر من قبل أنَّ التغييرات الصوتية، ليست (تغيرًا) ولا تحوّلًا صوتيًا!، وقال إنَّ القياس "يساعد جميع القوى التي تحوّر على الدوام بنية لسان من الألسن مساعدة فعّالة ... وهو بهذه الصفة عامل قوي من عوامل التطور" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٢٥٧)، ومذهبه هذا، يعدّ نقضًا لقناعته السابقة.

أمَّا الفصل الثالث، فهو بعنوان (القياس من حيث هو مبدأ من مبادئ التجديد)، وتحته يرى أنَّ القياس عملية محافظة جدًا؛ وذلك لأنّها تستخدم المادة القديمة في ما ينتج من ابتكارات لغوية، وهو يؤكد تحت باب (ايتيمولوجيا العامة)، أنَّ الابتداعات مهما تكن غرابتها، لا تحدث بمحض الصدفية وكيفما اتفق (محمد نظيف، ٢٠١٠، الصفحات ٢٥٧-٢٦٢)، وفي هذا نقضٌ لقناعة أخرى لديه، بأنَّ كثيرًا من التغييرات الصوتية، ووجود بعض الظواهر الصوتية اللغوية كالتفصّح، يكون وجودها لا إراديًا وعفويًا، وقولنا (نقضٌ)، لا يعني أنَّ دو سوسير متناقض، أو هناك عدم دّقة من تلامذته الناقلين لفكره، أو بحسب ما ذهب البعض، إلى عدم مناقشتهما بالقدر الكافي (للخطة الصوتية) (جوناثان كللر، ٢٠٠٠، صفحة ٢٦) للغة عند دو سوسير؛ وإنَّما في ذلك تصريح بتطور فكره ونمائه على مدى السنوات التي جهّز فيها محاضراته التي جمعها عنه تلامذته.

تحديد نفسي للوحدة الأصواتية أم استطرادات؟

ذهب بعض الباحثين إلى القول إنَّ دو سوسير لم يهتمّ بدراسة (الجهاز النطقي)؛ لأنّه ليس سيميائيًا، بل (ليس لغويّا إلّا ما هو سيميائيً)، وهذه نتيجة أُخِذت من المخطوطات المكتشفة بعد مائة عام، من نشر المحاضرات (دروس في الألسنية العامّة)، المنقولة عنه، فقيل :" وهنا تُفشي المخطوطات عن سرّ أخير ... ليس لغويّا إلّا ما هو سيميائيًا... وهذا أحد الأسباب التي جعلت دو سوسور، مثلا يميل إلى إلقاء علم الأصوات على هامش اللسانيات: فعلم الأصوات لا يُطبق في آن واحد على الشكل والمعنى – على الدال والمدلول – بل يكتفي بالهيئة المادية للسان، وهو علم يقع على المستوى العرضي، والمحتمل، ومن هنا فإنَّ الظاهرة الصوتية غريبة عن جوهر اللسان، وكذلك بالنسبة إلى دور الجهاز الصوتي، الذي ليس سيميائيًا، إذ هناك أنظمة لا تستعمل جهازًا أصواتيًّا ... تلك الخلفية

النهائية لفكر دو سوسور حول اللسان، التي يشهد عليها المخطوطات الأخيرة" (لويك دوبيكير، ٢٠١٥، الصفحات ٢٤٠-٢٦٥).

ومن هذا النص نستطيع أن نسجّل عِدة نقاط مهمة، هي :

- علم الأصوات لا يُطبّق في آنٍ واحد على الشكل و المعنى.
- علم الأصوات علم يقع على المستوى العرضي و المحتمل.
- الظواهر الصوتية غريبة على جوهر اللسان.
- دور الجهاز الصوتي محدود؛ فهناك أنظمة لا تستعمله.

إنْ صحّت هذه الملاحظات عن دو سوسير، وهي صحيحة في الغالب، فهي نتائج توصّل إليها بعد طول مُدارسة وبحث، ووقف عندها في مراحل مختلفة من بحثة في اللغة، ولا تعني أنَّ سوسير أقصى أو رمى علم الأصوات والجهاز الصوتي على هامش اللغة، قطعًا لم يحدث؛ فلو فعل ذلك في بدايات بحثه مثلًا، لما استطاع التوصل إلى كل هذه النتائج، التي أصبحت مدارًا وأساسًا لدراسات كثير من علماء اللغة حديثًا، والمتتبّع لمنهجه في البحث، يتضح له بجلاء، أنّه بعد أنْ انتهت دراسته من علم الأصوات، حوّل وجهة بحثه إلى دراسة فرع آخر من فروع اللسانيات، بعيدًا عن تدخل علم الأصوات، وهو علم الدلالة أو السيميولوجيا. و قد عُرف عنه، أنَّه لا يقلل من شأن دراسة ما؛ كونه يعتدُّ بكلّ وجهة نظر كائنة أو تكون، بل أنَّه لا يعترف إلا بوجهات النظر التي يمكن زيادتها إلى ما لا نهاية، وهذا أسلوب بحث مأثور عنه، وهو التحوّل من نقطة إلى نقطة أخرى نظيرة للسابقة أو مخالفة لها، وهذا ما دعا كثير من اللغويين، أنْ يوسموا أسلوب بحثه بالثنائي، وما هي بثنائيات.

وبعد هذا، لابدّ من ردّ قول من قال إنَّ المخطوطات المكتشفة حديثًا، دحضت الزعم القائل بإقصاء الكلام من لسانيات سوسير، وأبانت أنَّ ذلك اختلاق من تلامذته (زاواوي، ٢٠١٧، الصفحات ٢٠١-٢٠٢)؛ فرغم وسمه بالتناقض، و وسم طلابه بالاختلاق، إلا أنَّ نظرة فاحصة لفصول كتاب المحاضرات، تكشف عن اهتمامه بدراسة الصوت اهتمامًا بالغًا، فبعد عِدة فصول يغوص بها على دراسة الصوت، وعلاقته بمستويات اللغة المختلفة من نحو وصرف (اشتقاق) ودلالة، قال تحت مبحث عنوانه (الفونولوجيا) :"ينبغي لنا فورًا، أنْ نحلّ ما هو طبيعي محلّ ما هو صناعي، ولكن يتعذّر علينا القيام بذلك ما لم ندرس أصوات اللغة؛ لأنّنا إذا جرّدنا الأصوات من دلائلها الخطية، لم تعد تمثل بالنسبة إلينا سوى تصورات يحيط بها الغموض والإبهام، فترى المرء في هذه الحالة أيضًا يفضّل الاستناد إلى الكتابة وإن خدعته، ولهذا السبب ترى علماء اللغة الأولين – وكانوا يجهلون كلّ شيء عن فيزيولوجيا الأصوات

المقطعة – كثيرًا ما وقعوا في هذه المزالق، فقد كان التخلي عن الحرف المكتوب بالنسبة إليهم معناه أنْ تزل بهم القدم، أمّا بالنسبة إلينا فهي خطوة أولى نخطوها صوب الحقيقة؛ ذلك أنَّ دراسة الأصوات في ذاتها، تسعفنا بما ننشده من عونٍ ..." (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٦٢)، ومن هذا النصّ، يستطيع الباحث أن يتتبّع خريطة المنهج الذي يتبعه دو سوسير في دراسته اللغة، وهي على وفق الآتي :

١- التخلي عن الدراسة التاريخية (الكتابة) بعض الوقت، والاستعانة بالدراسة الآنية (وصف الأصوات).

٢- عدم التردد في مخالفة ما يسود من طريقة بحث في وقت ما؛ من أجل الحصول على نتائج جديدة، توضّح حقيقة غموض نتائج قديمة.

٣- الحذر في حالة التخلي عن بحث ما، وذلك من طريق إبقاء خيط وصلٍ ممتد بين الدراسة القديمة، والدراسة الجديدة، وإن لم يكن واضحًا للآخرين.

٤- الجرأة وعدم التردد، أذما اختلفت وجهات النظر في الشيء الواحد المدروس، للباحث نفسه، ومن مدّة إلى مدّة أو من محاضرة إلى أخرى، مادام في ذلك الاختلاف جلاء لوجه الحقيقة، وليس بدعًا ذلك، فقد وجدنا كثيرا من الإشارات المتفرقة لدو سوسير، لما يجب أنْ يكون عليه أسلوب البحث الخاص باللساني، انطلاقًا من الباب الثاني : (مادة الألسنية ومهمتها، وصلاتها بالعلوم المقترنة بها) (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٢٤-٣٠).

٥- ومن ثم، دو سوسير الذي تخلى عن الدراسة الفيلولوجية واستعان بالدراسة الفيزيولوجية؛ لأنّها تسعفه من أجل غاية ما، من جديد، هو يتخلّى عن الدراسة الفيزيولوجية (وهو ما أسماه بالصناعي)، من أجل الدراسة السيميولوجية، التي تندرج بضمن (ما أسماه بالطبيعي) في اللغة، وهكذا.

و بعد هذا، يعدُّ من اللافت، أنْ نجد مترجمي كتاب محاضرات دو سوسير إلى العربية، وبعد تدقيقهم في مباحث الكتاب أنْ يقولوا :"إنّ دروس في الألسنية العامة ... صياغة منهجية شبه منظمة، ونقول شبه منظمة؛ لأنّ تنظيم المعطيات كما وردت في طبعة سنة ١٩١٦ الذي ظلّ كما هو في جميع الطبعات الموالية، والذي هو من صنعة تلاميذ ف. دو سوسير، تنظيم يبدو لنا اعتباطيًّا، ونرى وجوب إعادة النظر فيه؛ قصد إعادة بنائه نظريًّا يكون أكثر صرامة، فنحذف الاستطرادات الصوتية وغيرها، ما هو مفرط في الطول، ومن الشواهد المستقاة من أمثلة اللغة اللاتينية ما هو مفرط في الإسهاب ..." (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٣٢٥).

من وجهة نظرنا، أنَّ هذه الاستطرادات التي أشار إليها المحققون، دليل قاطع على عفوية وأمانة، لا على اعتباطية وعدم تنظيم؛ إذ لولا هذا النقل العفوي، لما عرف الدارسون والمهتمون بلسانيات دو سوسير، بعض الأساسيات التي يستندون إليها في بحوثهم من مثل:

- ما الذي كان يشغل دو سوسير؟
- علامَ كان يُركّز تفكيره؟
- ما الأساس الذي يستند عليه في أغلب محاضراته، وفي فترات مختلفة؟
- ما الذي يأخذه عنوةً من صُلب بحثه، ثم يعود به إلى موضوعه الرئيس؟
- ما القوة المعرفية، والأساسية التي تجبره على الخروج (الاستطراد) والإيضاح، أكثر من مرّة على مدى المحاضرات، والتي –لا شكّ– يندرج معها طلابه املاءً عن استاذهم، حتى أفرط في طول تلك الاستطرادات؟

نعم، إنَّه علم الأصوات، من بين فروع علم اللغة، الذي أخذ حيزًا كبيرًا من محاضرات دو سوسير في اللغة، حتى لفت انتباه أوائل من وقف عند هذا المَعْلَم اللساني المهم (المحاضرات)، فأرادوا أنْ يذيّلوا به كتابه، كإعادة ترتيب منهج الكتاب، ويُلاحظ أنَّ شيء آخر أسهب الطلاب في نقله عن أستاذهم، وهي الأمثلة والشواهد، وهذا دليل آخر على المصداقية والعفوية في النقل. وعليه فإنَّ تسمية بحث دو سوسير في علم الأصوات، بـ (الاستطراد) تسمية مخطوءة جدًا؛ وعلى سبيل الإيضاح، نورد اسم الجاحظ، وهو من كبار الكُتّاب في العربية، الذي عُرِف بـ(الاستطراد)، وقد كانت استطراداته مختلفة جدًا، وهو موسوعة معرفية، كان يستطرد الشرح – مثلًا– في معاني الأسماء، ومرّة في أنواع الطيور، ومرة في أخبار العرب، كذكر حادثة لشخص معيّن ... ولم تكن استطراداته كلها في موضوع واحد أو متقارب، كما هو الحال عند دو سوسير، ففي كلّ مرّة بدا للمترجمينِ، أنَّه يستطرد في علم الأصوات، وليس هو من باب الاستطراد، لكنّه من باب التوكيد والتدقيق والاستعانة في التوضيح، حتى وجدوها (مفرطة في الطول)، وهذا طبعيّ؛ لأنّ جميع مستويات اللغة، التي تناولها دو سوسير في المحاضرات، تستعين بمستوى علم الأصوات، وتسأله.

وبعد، لا يمكن الدارس، أنْ يسمي، مناقشة دو سوسير لعلم الأصوات، وعَدَّه قسمًا أساسيًا من أقسام علم اللغة، أو عدَّ دراسته المفصّلة للجهاز الصوتي، وتقسيمه الأصوات إلى أصوات مجهورة ومهموسة، وما إلى ذلك، استطرادًا؛ إذ إنّه يلقي في هذا الشأن عِدة محاضرات، أعطى لها التلاميذ عنوانًا، بالنظر إلى اهتمامات أستاذهم، وربما هو من وضع العنوان بـ(تذييل مبادئ الفونولوجيا) (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٦٨–٩٩)، وكان الباب الأول : الأجناس الفونولوجية، والفصل الأول : حدّ الصوتم، وتحت هذا الفصل، انتقد اهتمام الدارسين بعملية التصويت، أي إحداث

الأصوات بواسطة الأعضاء، وإهمالهم الجانب الاكوستيكي، فليس هذا من وجهة نظره منهجًا سليمًا؛ لأنّنا لا ندرك الانطباعات الحاصلة في أسماعنا مباشرة، ويستمر في تعليل ذلك، وصولًا إلى الفصل الثاني، الذي يدرس فيه جهاز التصويت، وقيامه بعمله، فيصف الجهاز الصوتي، و يقوم برسمه، ويبحث في الصوتم، ويحدد هويته، ثم يقسم الأصوات إلى مهموسة ومجهورة، وبعد ذلك، نجد الفصل الثالث، بعنوان : تبويب الأصوات حسب تقطيعها الفموي، ثم يأتي بابٌ ثاني تحت عنوان : الصوتم في السلسلة المنطوقة، ليكون عنوان الفصل الأول فيه : ضرورة دراسة الأصوات في السلسلة المنطوقة، وبعد أنْ ذكر التحليل الدقيق لأصوات الكلام عند العلماء الانجليز، قال : "ليس على الألسني أن يكون عالمًا متبحّرًا في الفونولوجيا، بل حسبه أنْ يتوفّر له قدر معين من المعطيات اللازمة لدراسة اللغة" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٨٥).

ومع أنَّ دو سوسير أبرز إمكانيته وتبحّره في دراسة الأصوات، إلا أنَّه لم يتردد في عدّ المعرفة بعلم الأصوات، والجهاز الصوتي (مُعطى) مهمًا ولازمًا، من معطيات الباحث اللساني في دراسته، وعليه لا يمكن القول، إنّ دو سوسير ألقى دراسة الفوناتيكا على هامش اللغة، أو عدّها ثانوية، فاللغوي الذي لا يوظّف علم الأصوات، لا يمكنه الانطلاق في دراسة اللغة، وهو بعد ذلك يوضح، ما شكل المعرفة الصوتية التي يجب أنْ تتوفر لدى الباحثين، فهو يرى أنَّ عالم اللغة الذي يعالج الأصوات (منعزلة) أثناء بحثه عن المبدأ الفونولوجي العام، يتبع منهجًا غير صحيح؛ لأنّه يجب أنْ يفسح المجال لمنهج يقوم على دراسة المجموعات الصوتية الثنائية، وتوالي الصواتم، ويبرر ذلك، بأنّ الدراسة المنعزلة للأصوات صعبة، لتقتصر على "ملاحظة هيئة أعضاء النطق، وأمّا نوعيتها الاكوستيكية، فلا غبار عليها، لأنّها تحدد بالأُذن، وأمّا عملية تقطيع النطق، فللمرء أنْ يؤديها كما يشاء" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٨٦)، أمّا دراسة الأصوات مجتمعة، فهي دراسة بسيطة، نراعي فيها "ما قد يحدث من اختلاف بين الأثر المنشود، والأثر الذي يحدث بالفعل؛ لأنَّنا لا نستطيع في جميع الأحوال أنْ ننطق بما نريد ..." (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٨٧). ولبيان أهمية اتباع منهج معين في دراسة الأصوات، يعقد دو سوسير فصلًا بعنوان : الانحباس والانفجار، وثالث بعنوان : مختلف التوليفات بين الانفجارات و الانحباسات في السلسلة المنطوقة، ورابع بعنوان : ضبط حدود المقطع وموقع النواة الحركية، وخامس بعنوان : نقد النظريات المتعلقة بالمقطعية، وسادس : مدى الانحباس والانفجار، وصولًا إلى السابع : صواتم الدرجة الرابعة من الانفتاح (الحركات المزدوجة)، وكأنَّ سوسير يريد اخبار الدارسين والمهتمين باللسانيات، أنَّه يدرس الأصوات بالتفصيل الذي مرّ بيانه، وإنَّما كون الفوناتيكا معطى و وسيلة توصل الدارس إلى نتائج جديدة وحقيقة تخدم المبحث اللغوي، ولا يدرسها لأجل الصوت نفسه، بدليل أنّه ينتقل بعد ذلك عن دراسة الصوت، ويتحول إلى الدراسة السيميولوجية، لكنّه لا يبتُّ الصلة بالاستعانة بالصوت، وكأنّه بسط دراسة الجهاز الصوتي وإحداث الأصوات، لأجل الدخول إلى فرع جديد من فروع العربية، لا يحتاج معه إلى بيان لماذا هو يستعين بالصوت لجلاء وجه الدال، والمدلول ...

وعليه لا يمكن القول إنَّ نتيجة : (ليس لغويًا إلا ما هو سيميائي)؛ هي نتيجة تلغي الفوناتيكا النفسية، وتهمشها، بل هي تعدها معطى أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه، فقال مقدمًا لبحث طبيعة الدليل اللغوي :"إن العنصرين اللذين ينطوي عليهما الدليل اللغوي، إنَّما هما عنصران نفسيان معًا، ويصل بينهما في دماغ الانسان صلة الجمع و الترابط ... إنَّ الدليل اللغوي، لا يجمع بين شيء واسم، بل يبيّن متصور ذهني، وصورة اكوستيكية، وليست الصورة الاكوستيكية هي الصوت المادي، أي ذلك الأمر الفيزيائي المحض، بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت، أي الصورة التي تصوّرها لنا حواسنا، وهي صورة حسية ..." (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٣٢-١١٠).

وبيَّن أنَّه لا يبتُّ الصلة بعلم الأصوات في بحث السيميولوجيا، بغض النظر عن الجزئية التي اعتمدها في الفوناتيكا النفسية، في بحث السيميولوجيا، وبنظرة دقيقة فيما سبق، يُلاحظ أنَّه لا شيء اعتباطي ومتناقض في المحاضرات؛ إنَّما نجد دراسة، وتفسير، وعودة، وترك، ثم عودة وترك، لأجل غاية، ومنهج بحث منفرد، فهو يعود بعد وقوف عند بحث السيميولوجيا إلى دراسة القيمة اللغوية، تحت فصل بعنوان : اللغة من حيث هي فكر منتظم في صلب المادة الصوتية، وتحت هذا المبحث يرى أنّ " كل عنصر لغوي بمثابة عضو صغير أو قطعة articulus فيه تستقر فكرة ما، في صوت ما، وفيه يصبح صوت ما دليلًا على فكرة ما" (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٧٣-١٧٢)، وهو يقرن دراسة الفكر بدارسة الأصوات، فالصوت هو الفكر، وبالعكس من حيث الصعوبة والسهولة في البحث من أجل الوصول إلى الحقائق، " فشأن الأصوات في ذلك ليس بأفضل من شأن الفكر، إذ المادة الصوتية ليست أكثر ثبوتًا و لا أشد صلابة، فهي ليست قالبًا على الفكر، أنْ يتشكل بأشكاله بالضرورة، إنَّما هي مادة لدنة، تقسم بدورها إلى أجزاء، فتميّزه بعضها عن بعض، فتوفر بذلك الدوال التي يحتاج إليها الفكر..." (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ٧٢).

ومعلوم أنَّ دراسة الفكر، تقود إلى دراسة السياق، سواء سياق لغوي، أو سياق حال، فوجد في المحاضرات باب بعنوان : العلاقات السياقية والعلاقات الترابطية، إذ يصل دو سوسير من طريقه إلى التضامنات السياقية، فيقرر أنَّ " الكل يكتسب قيمته من الأجزاء التي يتكون منها، كما تكتسب الأجزاء قيمتها بفضل منزلتها من الكل" (دي سوسير، ١٩٨٥، صفحة ١٨٥ و ١٩٢ و ١٩٣)، وهذه نتيجة تخصُّ السياق اللغوي، أمّا ما يخصُّ سياق الحال، فتناوله تحت بحث الاصوات وتغيراتها وأسبابها وظواهرها (الاجتماعية) (دي سوسير، ١٩٨٥، الصفحات ٢١٨-٢٢٩)، الناتجة منها، مثل ظاهرة التفصُّح المارّ الوقوف عندها.

الخاتمة

- نقل تلامذة دو سوسير مفهوم ثانوية علم الأصوات، بفروعه، كما أراده له أستاذهم، لا كما أراداه أنفسهما؛ ذلك عِبر إيراد مناقشاته لهذا الفرع اللغويّ، في مواضعها من المحاضرات، بنحو عفوي، ومتكرر، ولو نقلاه كما أرادا هما له، لتنبّها إلى ذلك التكرار الواضح، وعلى الأغلب، أنَّهما فهِما الغاية التي دفعت بدو سوسير إليه، ألا وهي التوكيد على أهميتة، ولأجل توضيح منهج دراسة، و ليس كما فهِم بعض الدارسين، أنَّ ذلك جاء استطرادًا من الاستاذ أو عشوائية من التلاميذ.
- إنَّ دعوة دو سوسير إلى جعل علم الأصوات ثانويًّا، الورادة في أكثر من ثلاثة مواضع من المحاضرات، تُبلِغ الدارسين، أنَّ علم الأصوات، ليس المستوى اللغوي الوحيد، الذي يمكننا من خلاله معالجة أو دراسة علم اللسانيات، فهو يتناول الجانب المادي الملموس على الأغلب، أمَّا الجانب الذهني، فلا يعدّ حِكرًا على الصوت، وإن كان يشكّل جزءًا منه، لذا يجب تحويل النظر بين حين وآخر، إلى فرع آخر من اللغة، كأن يكون علم السيميولوجيا.
- لا بدّ من الإقرار، بأنَّ دو سوسير اهتمَّ اهتمامًا بالغًا بدراسة علم الأصوات، وهذا الاهتمام قاده إلى التوغّل في فتح باب لفرعٍ جديد من فروع علم الأصوات، ألا وهو علم الأصوات النفسي (الفوناتيكا النفسية)، الذي أصبح مدارًا لكثير من الدراسات، ولا سيما أمراض الكلام، و النطق عند الأطفال، وما أشبه ذلك.
- إنَّ اهتمام دو سوسير بالفوناتيكا النفسية، يكمل طريق الدراسات اللغوية الأدبية، ويقدَّم لها الإعانة، ولا سيما الشعر والنصوص الأدبية الإبداعية؛ ذلك حين لفت النظر إلى أنَّ للوحدة الصوتية وجهين، مادي ونفسي، وقولنا هذا لا يعني إنكار جهد الأولين في هذا المجال وإشاراتهم، ولا سيما علماء اللغة العرب.
- يجب التوجّه في دراسة علم الأصوات، باتجاه نستطيع عِبره أنْ ندرس علم الأصوات بعامّة، دراسة نفسية؛ أي دراسته دراسة غير منعزلة عن الفرد ومقاصده، فضلًا عن دراسته في الإطار الاجتماعي، أمّا دراسة الأصوات مجتمعة فيما بينها، فهي دراسة صعبة وغير منتجة، تقتصر على ملاحظة هيئة أعضاء النطق، وما إلى ذلك.
- وأخيرًا، أثبت هذا البحث، أنّ لدراسة علم الأصوات، أهميتين، الأولى أهميّة أساسية في دراسة اللغة، لأنَّ هذا العلم يكشف عن طبيعة اللغة الحقيقية، وذلك عِبر معالجتها ممَّا تشترك فيه جميع الأنظمة الأخرى من نفس الصنف، والأخرى، أهمية ثانوية؛ لأن علم الأصوات لا يصلح إلّا كمعطى من المعطيات، لتمييز اللغة

من سائر الأنظمة، وبهذا يكون تسليط الضوء على المسألة اللغوية المعينة واضحًا، من دون خلط أو تشتيت، وهذا ما رسمه تفكير دو سوسير في محاضراته، ومن ثمَّ، فهو يترك بين أيدينا خطوات منهج بحث في اللغة، التي لا شك، أنَّها تقودنا إلى الحصول على نتائج لغوية حقيقية.

المصـــــــادر

١. أبو الفتح عثمان ابن جني(٣٩٢هـ). *سرّ صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن الهنداوي.

٢. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (٣٧٠هـ)/ ١٩٦٤-١٩٦٧/ *تهذيب اللغة*/ الطبعة الأولى/ راجعه :عبد السلام محمد هارون، و محمد علي النجار/ الدار المصرية للطباعة والنشر.

٣. أسماء حسن شلش/٢٠١٧/ *ظاهرة التفصّح في العربية، الهمز أنموذجًا*/ جامعة بغداد ، كلية التربية .

٤. أنور عبد الحميد الموسى/ ٢٠١٦م/ *أبجديات : اللغة وعلم الأصوات واللسانيات*/ دار النهضة العربية/ بيروت – لبنان

٥. برتيل مالبرج/ ١٩٨٤م/ *علم الأصوات*/ ترجمة : عبد الصبور شاهين/ مكتبة الشباب/ القاهرة.

٦. جوناثان كللر/٢٠٠٠م/ *فرديناند دو سوسير، تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات*/ تحقيق : محمد حميدي عبد الغني/ مراجعة : محمود فهمي حجازي/ المجلس الأعلى للثقافة.

٧. شريف استيتية/ ٢٠٠٨م/ *اللسانيات : المجال والوظيفة والمنهج*/ الطبعة الثانية/ عالم الكتب الحديث/عمّان – الأردن.

٨. عصام نور الدين/١٩٩٢م/ *علم الأصوات اللغوية : الفوناتيكا*/ دار الفكر اللبنانية/ بيروت.

٩. فرديناند دي سوسير/١٩٨٥م/ *دروس في الألسنية العامة*/ تعريب : صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، و محمد عجينة/ الدار العربية للكتاب.

١٠. فلوريان كولماس/٢٠٠٩م/ *دليل السوسيولسانيات*/ ترجمة خالد الأشهب، و ماجدولين النهيبي، ومراجعة : ميشال زكريا/ الطبعة الأولى/ المنظمة العربية للترجمة/ بيروت

١١. لويك دوبيكير/٢٠١٥م/ *فهم فرديناند دو سوسير من خلال مخطوطاته*/ ترجمة : ريما بركة، ومرجعة : بسام بركة/ الطبعة الأولى/ بيروت.

١٢. ماريو باي/١٩٩٨م/ *أُسس علم اللغة*/ تحقيق : أحمد مختار عمر/ الطبعة الثامنة/ عالم الكتب.

١٣. محمد نظيف/٢٠١٠م/ *الحوار وخصائص التفاعل التواصلي ، دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية* / الطبعة الأولى/ دار أفريقيا الشرق/ المغرب.

١٤. مختار زاواوي/٢٠١٧م/ *دو سوسير من جديد، مدخل إلى اللسانيات/ الطبعة الأولى/* دار الروافد الثقافية / ناشرون.

١٥. مليكا أفيتش/٢٠٠٠م/ *اتجاهات البحث اللساني*/ ترجمة : سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل/ الطبعة الثانية/ المجلس الأعلى للثقافة.

١٦. ميشال إريفيه/ ٢٠٠٩م/ *البحث عن فرديناند دو سوسير*/ ترجمة : محمد خير محمود البقاعي، ومراجعة : نادر سراج/ الطبعة الأولى/ دار الكتاب الجديد المتحدة.